

القوائم المالية 31 كانون أول 2025



مصرف الصفا شركة مساهمة عامة

<p>بسم الله الرحمن الرحيم</p> <p>التاريخ : 10/شوال لعام 1447 هجري الموافق 29 آذار لعام 2026 ميلادي.</p> <p>تقرير هيئة الرقابة الشرعية السنوي عن الفترة من 1 كانون ثاني 2025 وحتى 31 كانون أول 2025.</p> <p>الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين:</p> <p>الصادة / مساهمو شركة مصرف الصفا</p> <p>السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:</p> <p>وفقاً لخطاب التكليف، فقد راقبنا المبادئ المستخدمة والمعاملات والتطبيقات التي طرحها المصرف خلال الفترة المالية من 1 كانون ثاني 2025 وحتى 31 كانون أول 2025، لقد قمنا بالمراقبة الواجبة لإدعاء رأينا صا إذا كان المصرف قد التزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وكذلك بالتأوى والقرارات والإرشادات المحددة التي تم إصدارها من قبلنا.</p> <p>لقد قمنا بمراقبتنا التي اشتملت على فحص عقود ونماذج وإجراءات متبعة من المصرف، لقد قمنا بتخطيط وتقييم مراقبتنا من أجل الحصول على المعلومات والتصورات التي اعتبرناها ضرورية لتزويدنا بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن المصرف يعمل وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.</p> <p>إن إدارة المصرف مسؤولة عن قيام المصرف بأعماله طبقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وإن مسؤولية هيئة الرقابة الشرعية هي تكوين رأي مستقل بعد القيام بأعمال المراجعة والمراقبة المطلوبة لتقديم التقرير التالي لكم:</p> <p>أولاً: راجعت الهيئة نماذج من أعمال المصرف منفاة خلال الفترة من 1 كانون ثاني 2025 وحتى 31 كانون أول 2025، وتبين للهيئة من خلال هذه النماذج التزام الوحدات المكورة بالتأوى والقرارات والإرشادات المحددة من قبل الهيئة غالباً، وتم التنبية بضرورة الالتزام بها.</p> <p>ثانياً: أجابت الهيئة على جميع الأسئلة والاستفسارات التي أحيلت إليها من إدارة المصرف خلال الفترة المكورة.</p> <p>ثالثاً: دوت الهيئة ملحوظاتها الشرعية على المعاملات والعقود والإجراءات المعروضة عليها، وكذلك الإفتايات الرئيسية الموقفة بين المصرف وجهات أخرى، ولقرحت تحديلات وإضافات ليتوافق ما سبق مع أحكام الشريعة الإسلامية للعراق.</p> <p>رابعاً: راجعت الهيئة نشرة العمولات والرسوم المحدثة، واعتمدتها في إطار الضوابط الشرعية الناطمة لشؤون العمل المصرفي الإسلامي.</p> <p>خامساً: راجعت الهيئة آليات التعامل مع الأخطاء المتأخرة وفقاً لما أقرته الهيئة العليا للرقابة الشرعية وأوصت بتعديلها بما يتوافق مع النظرة العامة للعد في الشريعة الإسلامية.</p> <p>سادساً: راجعت الهيئة ملاحظات التدقيق الشرعي الواردة على أعمال الوحدات الإدارية في المصرف، وسيتم البت بشأنها إن شاء الله.</p> <p>سابعاً: اعتمدت الهيئة آلية احساب المخصصات الجديدة على الوعاء الاستثماري العام وفقاً للضوابط الشرعية، على أن يتكمن أثر هذه المخصصات على توزيع الأرباح بين المصرف (بصفته مضارباً) والمتعامل (بصفته رب المال).</p> <p>ثامناً: وجهت الهيئة مصرف ما يتم تجميعه في حساب المكاسب التي تحرمها الشريعة الإسلامية إلى مؤسسات لجان الزكاة الرسمية على أن تعرض كل عملية مصرف على الهيئة سابقاً.</p> <p>تاسعاً: أقرت الهيئة وصانقت على آلية توزيع الأرباح بين المصرف بصفته المضارب وبين أصحاب الودائع الاستثمارية بصفته أرباب المال ومنها المطلقة عن النصف الأول وفقاً لسياسة توزيع الأرباح المعتمدة واعتماد البعية غير المشروطة للتعامل مع الأوضاع الراهنة وتبقى منها الودائع المطلقة لفترة النصف الثاني.</p> <p>عاشراً: تلتزم إدارة المصرف بالقرارات الصادرة عن الهيئة العليا للرقابة الشرعية.</p> <p>خداي عشر: يتحمل كل مساهم مسؤولية إخراج الزكاة الواجبة عليه وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.</p> <p>وفي الختام تزي هيئة الرقابة الشرعية أن غالب ما عرض عليها من عقود ومعاملات وما تم مراجعته وتعيينه من بيانات لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.</p> <p>والله تعالى الموفق.</p>	
--	--

<p>المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمصرف لعام ٢٠٢٥</p> <p>تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمصرف لعام ٢٠٢٥ غير القوائم المالية وتقرير تدفق الحسابات حولها. إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. من المتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي للمصرف لعام ٢٠٢٥ لاحقاً لتاريخ تقريرنا حول القوائم المالية. إن رأينا لا يشمل المعلومات الأخرى وإنما لا نندي أي تأكيد حول المعلومات الأخرى.</p> <p>فيما يتعلق بتقينا للقوائم المالية، إن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى عندما نسمح مشاة لنا، حيث نطم فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية أو من معرفتنا خلال عملية التدقيق أو أن هذه المعلومات تحتوي ظاهراً على أخطاء جوهرية.</p> <p>مسؤولية الإدارة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية</p> <p>إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عابثة وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية حسبما تقرر هيئة الرقابة الشرعية للمصرف وطبقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهريه سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.</p> <p>كما إن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المصرف على الاستمرار كمشاة مستمرة والإضاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية المصرف أو إيقاف عملاتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.</p> <p>إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية.</p> <p>مسؤولية مهنيي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية</p> <p>إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهريه سواء الناتجة عن احتيال أو غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأياً.</p> <p>إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضماناً أن التدقيق الذي يجري وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكتشف دائماً خطأ جوهرياً عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة احتيال أو غلط، ويتم اعتبارها جوهريه إذا كانت، منفردة أو مجتمعة، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.</p> <p>إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك نطم بما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهريه في القوائم المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق مناسبة لتجنب هذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة وتوفر أساساً لإدعاء الرأي، إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يفوق تلك الناتج عن غلط، لذا قد يتسمخ الاحتيال من توافرو وتقرير وحذف وتمتد وتكتيدات غير صحيحة أو تجاوز لأشظمة رقابية داخلية. الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية ذي الصلة بالتدقيق وذلك لتتسمخ إجراءات تدقيق ملائمة حسب الظروف وليس بهدف إيداء رأي مدى عمالية نظام الرقابة الداخلية للمصرف. تقييم ملاممة السياسات المحاسبية المطبقة ومطوية التدفقات المحاسبية والإيضاحات التي قامت بها الإدارة. <p>التوصل إلى نتيجة حول ملاممة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، التوصل إلى نتيجة حول ما إذا كان هناك شك جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تثير شكوك كبيرة حول قدرة المصرف على الاستمرار. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، لعينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى إيضاحات القوائم المالية ذات الصلة، أو تحيد رأينا إذا كانت هذه الإيضاحات غير كافية. إن نتائج التدقيق تعتمد على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المصرف في أعماله كمشاة مستمرة.</p> <p>تقييم العرض العام للقوائم المالية وهيكلتها ومحتواها بما في ذلك الإيضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث بطريقة تحقق العرض العادل.</p> <p>إننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق العممة التي تتسمخ أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.</p> <p>نقوم كذلك بتزويد مجلس الإدارة بما يفيد التزامنا بمشطلبات السلوك المهني المنبثقة بالاستقلالية والإضاح لمجلس الإدارة عن كافة الملاحظات والأمور الأخرى التي تظهر على أنها تؤثر على استقلاليتنا وما من شأنه الحفاظ على هذه الاستقلالية، بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة للحد من المخاطر أو سن الحماية المطبقة إن أزم الأمر.</p> <p>من تلك الأمور التي يتم التراسل حولها مع مجلس الإدارة، يتم تحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق القوائم المالية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ وهي التي تمثل أمور التدقيق الهامة، وتقوم بوصف هذه الأمور في تقرير التدقيق إلا إذا كان القانون أو التعليمات تمنع الإضاح عن ذلك الأمر. أو، في حالات نادرة جداً، عندما نرتقي عدم الإضاح عن ذلك الأمر في تقريرنا لأن العواقب السلبية المتوقعة للإضاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.</p>	
--	--

<p>تقرير تدفق الحسابات المستقل إلى مساهمي شركة مصرف الصفا المساهمة العامة المحدودة</p> <p>الرأي</p> <p>لقد قمنا بتقييم المالية لشركة مصرف الصفا المساهمة العامة المحدودة (المصرف) والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ وقائمة الدخل والدخل والشامل وقائمة الدخل والإسناد المنطق بأشياء حقوق الملكية وقائمة التدفوت في حقوق الملكية وقائمة التدفوت النقدية وقائمة التدفوت في موجودات خارج قائمة المركز المالي الخاضعة للإدعاء للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات حول القوائم المالية والمعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهريه.</p> <p>في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بمداة، من كافة النواحي الجوهريه، المركز المالي للمصرف كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ واداءه المالي ووظائفه النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية حسبما تقرر هيئة القنوي والرقابة الشرعية للمصرف وطبقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.</p> <p>أساس الرأي</p> <p>لقد قمنا بتقينا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤوليتنا وفقاً لهذه المعايير مفضلة أكثر ضمن فترة مسؤولية تدفق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا، نحن مستقلون عن المصرف وفقاً لتوجيهات الدورية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للسلوك المهني للمحاسبين، كما هو معول به في عمليات تدقيق القوائم المالية للمؤسسات ذات المصلحة العامة، كما التزامنا بمسؤوليتنا المهنية الأخرى وفقاً لمططلبات قياد السلوك المهني للمجلس. في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإدعاء الرأي.</p> <p>فترة توكيديه - الحرب على قطاع غزة</p> <p>لقد تمت الإتهام إلى إيضاح رقم (٤٦) حول القوائم المالية المرفقة، والتي يتعلق بالحرب على قطاع غزة والإجراءات التي اتخذتها الإدارة للحد من أثرها على البنت. إن هذا الأمر لا يعل رأينا الذي تم إيداءه حول القوائم المالية.</p> <p>أمور التدقيق الهامة</p> <p>إن أمور التدقيق الرئيسية في تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر أهمية خلال تدقيق القوائم المالية للسنة الحالية. لقد تمت دراسة هذه الأمور ضمن الإطار الكلي لتدقيق القوائم المالية لإدعاء رأينا حول هذه القوائم ولا تفدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. تم تقديم وصف حول كيفية دراسة كل أمر من الأمور المشار إليها أدناه ضمن إجراءات التدقيق.</p> <p>لقد قمنا بالتمام المكورة في فترة مسؤولية تدفق الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك، بناء عليه فإن كلنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهريه في القوائم المالية. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية المرفقة.</p>	
--	--

مصرف الصفا المساهمة العامة المحدودة

مصرف الصفا المساهمة العامة المحدودة		قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2025	
		2024	2025
		دولار أمريكي	دولار أمريكي
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	3	99,902,866	108,486,592
أرصدة وودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	4	30,066,458	58,911,947
تمويلات ائتمانية مباشرة	5	198,262,059	151,662,703
موجودات مالية بالكلفة المغطاة	6	9,100,500	32,931,263
عقارات وممتلكات ومعدات	7	11,555,110	11,550,442
حق استخدام الموجودات	8	1,424,223	1,183,414
موجودات غير ملموسة	9	666,336	943,241
مشاريع تحت التنفيذ	10	707,705	477,886
موجودات أخرى	11	2,638,358	3,688,286
مجموع الموجودات		354,323,615	369,835,774
المطلوبات وأشياء حقوق الملكية وحقوق الملكية			
أرصدة وودائع سلطة النقد الفلسطينية	12	21,732,455	14,547,512
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	13	-	20,710,431
حسابات العملاء الجارية	14	43,867,787	35,476,487
تأمينات نقدية	15	9,180,045	8,919,152
مخصصات متنوعة	16	1,796,877	2,208,187
مخصصات الضرائب	17	792,546	1,002,562
مطلوبات متعلقة بعقود الإيجار	18	1,569,556	1,354,410
مطلوبات أخرى	19	4,437,998	4,696,868
مجموع المطلوبات		83,377,264	88,915,609
أشياء حقوق الملكية	20	209,616,766	222,213,058
حسابات الاستثمار التشاركية		209,616,766	222,213,058
حقوق الملكية			
رأس المال المفروق	1	63,796,651	63,796,651
إحتياطي إجباري	21	105,257	105,257
إحتياطي مخاطر مصرفية عامة	21	4,011,606	4,011,606
إحتياطي التقلبات الدورية	21	1,543,911	1,543,911
خسائر متراكمة	44	(8,127,840)	(10,750,318)
صافي حقوق الملكية		61,329,585	58,707,107
مجموع المطلوبات وأشياء حقوق الملكية وحقوق الملكية		354,323,615	369,835,774
موجودات خارج قائمة المركز المالي الخاضعة للإدارة			
مطلوبات محتملة وإرتباطات	33	44,303,656	72,023,173
		14,921,369	17,777,060